



التقرير المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي

التقرير السابع المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين

١- عقدت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي اجتماعها الرابع عشر في جنيف يومي ١٢ و١٣ أيار/ مايو ٢٠١١ برئاسة الدكتور علي جعفر محمد (عمان).^١

٢- أبدت اللجنة ترحيبها بالتقرير الشامل الذي حدد دور مراجع الحسابات الخارجي وما تم من أعمال في عام ٢٠١٠، وغطى هذا العمل المقر الرئيسي للمنظمة والمكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ واثنين من المكاتب القطرية. ففي المقر الرئيسي تم استعراض طريقة عمل وحدة إدارة الإيرادات وبنود المساهمة، ومكتب خدمات المراقبة الداخلية. وتم أيضاً استعراض البيانات المالية المبدئية لعام ٢٠١٠ وإن لم يتم إبداء رأي بشأنها.

٣- وأحاطت اللجنة علماً بالنقاط البارزة التالية:

(أ) اتفقت اللجنة مع النتيجة التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي بشأن عدم وجود موارد كافية لدى مكتب خدمات المراقبة الداخلية لأداء واجباته بفعالية. ولاحظت انخفاض عدد العاملين في المكتب في الوقت نفسه الذي زاد فيه التمويل على صعيد المنظمة ككل، بالرغم من اضطلاع المكتب مؤخراً بمسؤولية التعامل مع حالات المضايقات دون توفير موارد إضافية له.

(ب) ودعمت اللجنة أيضاً تنفيذ التوصيات بشأن التنسيق بين سلطات المراقب ومسؤولياته.

(ج) وتم التأكيد على الحاجة إلى الحصول على تقرير مراجع الحسابات الخارجي من الأمانة قبل اجتماع اللجنة بوقت كافٍ لتمكين اللجنة من أداء دورها الخاص بتصريف الشؤون بفعالية، وإعطاء اهتمام كافٍ للقضايا المهمة المثارة.

(د) وأعربت اللجنة عن قلقها إذ إن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل كامل بحلول عام ٢٠١٢ سيمثل خطراً في ضوء العوائق القائمة، إلا أن اللجنة أكدت إعداد خطة مفصلة للالتزام بالمهلة الزمنية المحددة.

(هـ) وتم إبداء مخاوف كبيرة إزاء زيادة معدل الإعفاءات الممنوحة لطلبات الشراء. وذكرت الأمانة أنها ستؤكد حاجة الشراكات إلى الالتزام بسياسات المنظمة وإجراءاتها، وأن الدول الأعضاء المشاركة في مجالس هذه الشراكات ستساعد في هذا الصدد.

(و) وفي ما يتعلق بسلف الرواتب والسفر التي وجدت لفترات طويلة، أبدت اللجنة عدم ارتياحها لها بسبب ما تسببه من خسائر للمنظمة في وقت الضائقة المالية وزيادة التنافس للحصول على الموارد المخصصة لقطاع الصحة. وبالرغم من أن التقرير قد أشار إلى إقليم واحد فقط إلا أن اللجنة قد أبدت قلقها إزاء حجم المشكلة المحددة، وإزاء احتمال وجود حالات مماثلة في أماكن أخرى من المنظمة. وقد أفادت الأمانة أنه بالرغم من خطورة الأمور المثارة إلا أنها تقتصر على إقليم واحد فقط، وإلى أنها بصدد اتخاذ إجراءات لتسوية السلف. وبالإضافة إلى ذلك فإن أي شطب للسلف سيسجل في البيانات المالية للثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ وستحيط به الأمانة علماً.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

٤- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي أن تحيط جمعية الصحة علماً بالتقرير المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي.

= = =